جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل الفعل بين جمود الرؤية الزمنية ومرونة الرؤية الحدثية

إعداد
د/أحمد عزت عيسى منتصر
مدرس بقسم النحو والصرف والعروض
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

(العدد السابع والثلاثون)
(الإصدار الثالث .. أغسطس)
(١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م)

علمية - محكمة - ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل الفعل بين جمود الرؤية الزمنية ومرونة الرؤية الحدثية

أحمد عزت عيسى منتصر

قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

البريد الالكتروني:ahmedezzat_4@cu.edu.eg

الملخص :

يسعى البحث من خلال موضوعه إلى إثبات أن التراث النحوي لم يكن شكليا معتنيا باللفظ، ولكنه كان مهتما بالمعنى والدلالة، وأن غلبة الاعتبارات التعليمية عليه قد أخفت هذا الثراء المعرفي، وغلّبت الجوانب الشكلية، مما أسهم في تثبيت هذه الصورة غير الدقيقة.

يقوم البحث على الكشف عن أن اسم الفاعل المجرد من (أل) نُظر إليه في التراث نظرتان: الأولى منهما زمنية: تضعه بين حدي الماضي والمضارع، فيصير مع الأول غير عامل ومع الثاني عاملا، والثانية: تنظر إليه نظرة حدثية تعتبر أنه يجمع بين حقي: الاسمية والفعلية، أو: الثبوت والحدوث، الأول بحكم اسميته والثاني بحكم اشتقاقه من الفعل، وبقدر ما يغلب عليه منهما، يكون حظه من العمل أو عدم العمل.

قد اتبعت منهجا يجمع بين آليات عدة، ما بين الوصف والاستقراء، والتحليل، والاستنباط، والنقد، ولذا فمنهج البحث أقرب إلى أن يكون منهجا تكامليا يركن إلى آليات عدة دون تلفيق أو خلط.

من نتائج البحث وتوصياته: ضرورة إعطاء بحث الحدث ومؤشراته في

التركيب مساحة أكبر من البحث والعناية، ضرورة العناية بكشف أثر الصبغة التعليمية في بحث المسائل والقضايا النحوية، ضرورة مساءلة الضوابط والشروط النحوية عن مقاصدها البعيدة؛ إذ إن ذلك كاشف لجوهر الدراسة النحوية، وأنها لم تكن شكلية بحتة كما يتهمها بعض الدراسين المحدثين.

▪**الكلمات المفتاحية:** الحدث – الزمن – اسم الفاعل – جمود – مرونة.

The action of the active Participle without (أل) action the verb Between the rigidity of temporal vision and the flexibility of verbal vision.

Ahmed Ezzat Eissa Montaser.
Lecturer at the Department of Grammar, Morphology and Prosody - Faculty of Dar Al Uloom - Cairo University.
Email : ahmedezzat_4@cu.edu.eg

Abstract :

Research through its topic seeks to demonstrate that the grammatical heritage was not formally caring for the word, but was interested in meaning and significance, and that the predominance of educational considerations has concealed this knowledge richness, and the formal aspects have overcome, thus contributing to this inaccurate picture.

The research is based on the disclosure that the active Participle stripped of (Al) looked at in the heritage two views: The first of them is a time: you put it between the boundaries of the past and the present, and the first is not a factor and the second is a factor: You look at it as an event, in which you consider it to be between my right: Nominal and actual, or: proven and occurring, first by its name and second by its derivation from the act and, to the extent that it is predominant, by its work or inaction**.**

It has adopted a methodology that combines several mechanisms, including description and extrapolation, analysis, deduction and criticism, so the research curriculum is too close to being an integrative approach to several mechanisms without fabrication or confusion.

Main findings and recommendations: The need to give the juvenile's research and indicators of installation more room for research and care, The need to take care to detect the impact of educational language on the examination of grammatical issues and issues, The need to hold grammatical

controls and conditions accountable for their remote purposes; This is a detector of the essence of grammatical stereotyping, and it was not purely formalistic, as some recent scholars accuse it of.

Keywords: Event - Time - the active Participle - Deadlock - Flexibility.

المقدمة

نظر النحاة المتقدمون لاسم الفاعل على أنه إما أن يكون محلّى بـ(أل)، وإما أن يكون مجردا من (أل)، فإن كان مجردا من (أل)، فقد اشترطوا لاسم الفاعل حال نصبه لمفعول بعده، عددا من الشروط منها أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال، بيد أن هذا الشرط قد اصطدم بنصوص جاء فيها اسم الفاعل ناصبا لمفعول بعده على الرغم من أنه دل على الماضي، وهو ما ألجأ أغلبهم إلى تقدير عامل يتناول ذلك المفعول بدلا من اسم الفاعل الموجود؛ لدلالته على الماضي، إلا أن بعضهم لم يمانع في إمكانية نصب اسم الفاعل حال دلالته على الماضي، مفعولا معتمدين على اعتبارات تقوّي فيه الفعلية، وهو ما يعني أن نظرة هذا الفريق الأخير للمسألة تتجاوز مجرد إجازة عمل اسم الفاعل حال دلالته على المضي، في المفاعيل، بل لا بد لها من مُسوّغ يجيز هذا العمل؛ إذ إن الجميع متفقون على أن العمل إنما يكون بالأساس للأفعال وما شابهها، فمن أين وقع الشبه لاسم الفاعل الدال على المضي بالفعل؛ حتى يجوز عمله في المفعول عند هذا الفريق الثاني؟!

إن هذا الاستشكال الأخير يدفعنا إلى أن نقول: إن اختلاف الفريقين يتجاوز فكرة ضرورة انتفاء الماضوية عن اسم الفاعل حتى يعمل، كما يرى الفريق الأول، أو عدم ضرورتها بحسب ما يُفهم ظاهر قول الفريق الثاني، لتكون المسألة في الحقيقة منصبة على اختلاف نظرة الفريقين للفعلية داخل اسم الفاعل المجرد من (أل)، فهذه النظرة هي الأساس المختلف فيه بين الفريقين، وبعبارة أدق وأكثر اقترابا من الإشكال: إن الاختلاف بينهما – في الحقيقة – يدور حول مدى استقلالية الزمن بإدخال اسم الفاعل في حيز الفعلية أو إخراجه منها، بعبارة أخرى: هل عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) يتردد بين حالتي العمل وعدم العمل بناء على دلالته الزمنية – بحسب رأي الفريق الأول – أم أنه يتردد بين

الحالتين سابقتي الذكر بناء على دلالته الحدثية التي يعد الزمن أحد مؤشرات ضعفها وقوتها بحسب ما سنرى أنها رؤية الفريق الثاني؟

واعتبارا لطبيعة البحث التي تجمع بين التتبع لآراء النحاة من جهة والتحليل الدقيق لها لمعرفة موجّهات تلك الآراء والاعتبارات الحاكمة لها من جهة أخرى، فقد ركن البحث إلى منهج يجمع بين آليات عدة، منها: الوصف، والتحليل، والمقارنة، والاستنباط، والاستقراء، بحسب ما يقتضيه الموضوع، وتقتضي طريقة إدارته.

أما الدراسات السابقة للموضوع فلا أعرف دراسة أفردت لهذا الموضوع خصيصا بقدر ما أن ثمة دراسات عدة تقاطعت معه في بعض تفصيلاته، مثل دراسة د.محمود شرف الدين: الفعليات، وفيها اعتنى بالوقوف على حظ الفعلية في بنى العربية كلمات وجملًا، وكذلك مقولة الحدث الدلالية للدكتور شكري السعدي التي اعتنى في جانب منها، بإظهار حظ الأسماء من تلك الحدثية، وكذلك ثمة بحث للدكتور رفيق بن حمودة بعنوان: الاسمية الفعلية في التراث النحوي، خصائصها ودلالاتها، وفيه اعتنى ببيان الأسماء التي تحوي حظا من الفعلية، بيد أن هذه الدرسات على اختلافها لم تتوقف أمام مواقف النحاة من تلك الأسماء المشتقة وبالأخص منها اسم الفاعل المجرد من (أل) مميزةً إياها إلى موقفين على نحو ما ميّز البحثُ، باحثةً في كل موقف منهما، مُبيّنةً مقوماته، على نحو ما قمتُ بذلك، كما أنها لم تركز ضوءها على فكرة أنَّ هذه الحدثية في اسم الفاعل تدور ما بين الزيادة والنقصان، تلك الزيادة التي تحدث من جهات عدة، على نحو ما سيعرض البحث.

وعليه فقد جاء البحث مُكوّنا من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

- **المقدمة:** فيها يعرض البحث إشكاليته التي سيعمل على حلها، ومنهجه في مقاربتها، والدراسات السابقة التي تعرضت لموضوعه، وخطته لبحث الموضوع.

•التمهيد: اسم الفاعل وازدواجية الدلالة.

فيه أعرض الطبيعة المزدوجة في اسم الفاعل، تلك التي جعلته يتسم بالحيادية بين الأسماء والأفعال، ومثّلت بذلك الطبيعة الممهدة للإشكال الذي يسعى البحث إلى تمحيصه.

•المبحث الأول: الرؤية الزمنية لاسم الفاعل وجمود المقاربة.

فيه أستعرض مقومات تلك **الرؤية وأسسها** التي تنظر لاسم الفاعل نظرة زمانية جامدة، مسائلا إياها عن مصداقيتها العلمية، ومدى توافقها مع النصوص اللغوية، وذلك من خلال بسط أقوال النحاة الذين اعتمدوا الرؤية الزمنية في مقاربة اسم الفاعل، وهل ثمة إشكالات واجهت تلك الرؤية الزمنية أو لا؟ وما سر وسمها من قبل البحث بجمود المقاربة؟

•المبحث الثاني: الرؤية الحدثية لاسم الفاعل ومرونة المقاربة.

وفيه يستعرض البحث مقومات تلك الرؤية الحدثية التي تنظر لاسم الفاعل بوصفه **اسما** مشتقا من **الفعل**، يحوي ما يحويه **الفعل** من دلالة على (الحدث) بحكم اشتقاقه من الفعل، كما أنه يشير إلى ذات بحكم اسميته، وإذا كانت الثانية = (اسميته) تجذبه **للثبوت**، فإن الأولى = (دلالته على الحدث) تجذبه **للحدوث**، ولكل دلالة من الدلالتين: (الثبوت والحدوث)، جهات عدة في التركيب تقوى وتضعف من خلالها، ومن إحدى هذه الجهات الزمن، على نحو ما سنفصل لاحقا، وعليه فإن صاحب هذه النظرة الحدثية لا ينظر لدلالة اسم الفاعل على المضي، على أنها مخرجة له من شبه الفعل تماما ومن ثم تسلبه القدرة على العمل كليةً بقدر ما كان يعتبر تلك الدلالة مؤشرا أو منبعا من منابع الحدوث، بتحققها يضعف حظ اسم الفاعل من الفعلية أو الحدوث ويزيد حظه من الاسمية

أو الثبوت، وبانتفائها وتحقق نقيضها، وهي دلالة الحال أو الاستقبال، يقوى حظ اسم الفاعل من الفعلية أو الحدوث ومن ثم يعمل؛ ولذا كان وسم هذه النظرة الحدثية من قبل البحث **بالمرونة** لتنوع مؤشرات ضعف الحدثية وقوتها بالتركيب مقارنة بالنظرة الزمنية التي لا تعرف للمسألة إلا وجها واحدا هو الزمن بحديه الجامدين: الماضي والمضارع، ومن ثم فما تلك المنابع الأخرى لقوة الحدثية في اسم الفاعل؟ هذا ما سنعرفه من مجريات ذلك المبحث.

- **الخاتمة:** وفيها تلخيص لأهم نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد: اسم الفاعل وازدواجية الدلالة

قبل أن نشرع في بيان قسمات هاتين الرؤيتين الزمنية والحدثية لاسم الفاعل المجرد من (أل) وتفاصيلهما، يحسن بنا أن نقف على الأسباب المؤدية إليهما، وذلك من خلال أمرينِ، ثانيهما نتيجة لأولهما، وهما:

الأول: بيان خصوصية اسم الفاعل بين كلمات العربية؛ إذ إنه يتسم بحيادية في دلالته المستفادة منه نتيجة لصياغته التي جاءت تحوي قدرا من الاسمية وقدرا من الفعلية، وهذا يكون منا تمهيدا لتفهم مواقف النحاة منه تفهمًا أمثلَ.

الثاني: نوضّح كيف تجاوز النحاة تلك الطبيعة المزدوجة في اسم الفاعل المجرد من (أل) حتى يعمل عمل الفعل، من خلال ذكر شروط عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل الفعل.

أولا: حيادية اسم الفاعل

إن الناظر المتأمل في تعريفات النحاة لاسم الفاعل[1]، يخلص إلى أنه من البنى الحيادية في اللغة ذات الطبيعة المزدوجة، وسر هذه الحيادية أو الازدواجية الموسوم بها، هو أنه يقع في مرتبة وسط بين الأسماء والأفعال؛ **إذ إنه يدل على أمرين: ذات وحدث، وهو ما جعله يحوي** حظا من الاسمية – بحكم دلالته على الذات – تجعله في بعض السياقات يسلك مسالك الأسماء سواء أكانت تلك المسالك مع ما قبله من كلمات أم مع ما بعده من كلمات، كما أنه يحوي قدرا من الفعلية – بحكم

---

١ – انظر شرح التسهيل، ابن مالك، ٧٠/٣، شرح الكافية، الرضي، ٣٨٨/٤، أوضح المسالك، ابن هشام، ١٢/٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ٢٥/٢، شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص١٤١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص٩٠٣.

دلالتـه علـى الحـدث – يجعلـه فـي بعـض السـياقات يسـلك مسـالك الأفعـال مع ما بعده من كلمات وإن كان مع ما قبله يسلك مسالك الأسماء[١].

وإذا مـا واصـلنا إنعـام النظـر فـي طبيعـة اسـم الفاعـل فإننـا سـنجد أن هـذه الطبيعـة المزدوجـة لاسـم الفاعـل، تتـوزع مـا بـين خصـائص داخليـة، هـي خصـائص الفعـل بحكـم اشـتقاقهما مـن جـذر واحـد، وخصـائص خارجيـة هـي خصـائص الاسـم[٢]، حيـث إنـه يُعـرب إعـراب الأسـماء، وتسـري عليـه أحكامهـا مـن تعريـف وتنكيـر ومطابقـة لمـا قبلـه فـي الجـنس والعـدد، بـل إن حـظ الاسـمية فيـه أسـبق مـن حـظ الفعليـة باعتبـار دلالتـه الوضـعية؛ وهـذا أمـر قـرره علمـاء الوضـع وهـم بصـدد التفريـق بـين دلالتـي كـل مـن الفعـل والوصـف المشـتق، علـى: الـذات والحـدث، حيـث قـالوا إن المشـتق: فيـه "تُلاحَـظ الـذاتُ أولا، ثـم يُنسـب لهـا الحـدث المشـتق"[٣] ثانيـا، أمـا الفعـل ففيـه "يُلاحَظ الحدثُ أولا ثم ينسب للذات"[٤] ثانيا.

وهـو مـا شـكّل بـدوره إشـكالا للنحـاة علـى مسـتوى العمـل النحـوي؛ إذ إن العمـل النحـوي فـي ترتيبـات النحـاة أصـلا فـي الأفعـال، وأمـا الأسـماء فـلا أصـل لهـا فـي العمـل، " ألا تـرى أن نحـو رجـل وفـرس لا يَرفـع ولا يَنصـب"[٥]، ومـن ثـم لا يعمـل مـن هـذه الأسـماء إلا مـا كـان مُشـبها للفعـل،

١ – انظر الفعليات، د. محمود شرف الدين، ص١٢٥.

٢ – انظر البناء الموازي الموسّع، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ص ١٧٠، ١٧١.

٣– شرح الرسالة العضدية، عضد الدين الإيجي الشيرازي، شرحها: أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، ص١٦٨.

٤– حاشية الحفناوي على شرح الرسالة الوضعية، لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، ص ١٦٨، وانظر حاشية الدسوقي على الشرح نفسه، الصفحة نفسها، وانظر قراءات في علم الوضع، د. محمد ذنون يونس الفتحي، ص ٤٨.

٥ – المقتصد، عبد القاهر، ص٥٠٦.

وكلما كان الشبه آكد كان العمل أقوى[١].

وبيان ذلك أن "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبتّ الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث فيه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل) و(عمرو قصير).... وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق)، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويُزجّيه"[٢]، وعليه فلا بد لاسم الفاعل حتى يخرج من غلبة الاسمية الثابتة فيه بحكم الوضع، إلى الفعلية أو الحدثية المُكسِبة له القدرةَ على العمل من شروط استعمالية؛ حتى يعمل عمل الفعل.

ثانيا: شروط عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل الفعل

إن اسم الفاعل المجرد من (أل) – بحسب أصله – اسم ، والأصل في الأسماء عدم العمل[٣]، ومن ثم فهو لا يعمل عمل الفعل إلا بشروط[٤] – في جوهرها – تعالج الإشكال المتمثل في تعارض طبيعة اسم الفاعل الاسمية بحسب الوضع وقدرته الاستعمالية على نصب بعض المعمولات بحسب ما ورد في الاستعمال اللغوي ببعض النصوص؛ تلك المعالجة التي تكون بتقريبه من الفعلية من خلال تقوية حيثيات الحدوث أو الفعلية فيه، وإبعاده عن الاسمية من خلال إضعاف حيثيات الذاتية أو

١ – انظر المستوفى، ابن فرخان، ١٣٧/١.

٢ – دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ص١٧٤.

٣ – انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص ١١٦.

٤ – انظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٢٦٧/٥.

الاسمية به؛ ذكرها النحاة، وهي[١]:

١-ألا يكون مصغرا.

٢-ألا يكون موصوفا قبل العمل.

٣- أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال أو الإطلاق المفيد للاستمرار.

٤- أن يكون معتمدا على أداة نفي صريح أو مؤول، أو استفهام ظاهر أو مقدر، أو رافع خبرا، أو صفة لموصوف ملفوظ أو مقدر، فإن لم تتحقق تلك الشروط أو بعضها في اسم الفاعل لم يجز نصبه مفعولا، أو حتى تعلق شبه جملة به على حد قول بعض النحاة[٢].

وبعد: فإن الإلمام بهذه الطبيعة المزدوجة في اسم الفاعل، ومعرفة ترتيب مكوناته من ذات وحدوث من ناحية، وكيف حاول النحاة التوفيق بين تلك الطبيعة بترتيباتها، وعمل اسم الفاعل المجرد من أل عمل الفعل من ناحية أخرى، لهو شرط ضروري ومقدمة منطقية يفرضها الوعي بآراء النحاة المختلفين حول ضرورية اتصافه بالحال والاستقبال على نحو ما سيفصل البحث في مبحثيه القادمين.

١ – انظر شرح الكافية، الرضي، ٢/٢٨٥، ٤/٣٩٠، ٣٩١، ٤٠٤، وانظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٥/٢٢٦٧، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ٩٠٣ –٩٠٦.

٢ – انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٨.

المبحث الأول: الرؤية الزمنية لاسم الفاعل وجمود المقاربة

في هذا المبحث سنتوقف مع مقومات الرؤية الزمنية القائلة بضرورة اتصاف اسم الفاعل المجرد من (أل) بدلالة الحال أو الاستقبال حتى يعمل عمل الفعل في المفاعيل[1]، وذلك سيكون من خلال مطلبين:

المطلب الأول: سبب اشتراط دلالة اسم الفاعل المجرد من (أل) على الحال والاستقبال.

المطلب الثاني: نظرة النحاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) حال دلالته على الماضي.

المطلب الأول: سبب اشتراط دلالة اسم الفاعل المجرد من (أل) على الحال والاستقبال

أولا: وجها المشاكلة بين اسم الفاعل والفعل المضارع

سعى النحاة[2] أن يُبينوا لنا سببَ اشتراط دلالة اسم الفاعل المجرد من (أل) على الحال والاستقبال حتى يعمل عمل الفعل، حيث قال ابن يعيش: "اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في **اللفظ والمعنى**"[3]، ثم شرع يُبين وجهَي هذا الجريان المشار إليهما بقوله: "في اللفظ والمعنى"، فقال: " أما **اللفظ** فلأنه جار عليه في حركاته وسكناته، يطرّد فيه، وذلك نحو: ضارب

---

١ – لأن هذا الشرط لا يفتقر إليه اسم الفاعل للعمل في الفاعل، قال الرضي: "إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل .... لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان"، شرح الكافية، ٣٩١/٤.

٢ – انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي، الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ص ١٤١، وشرح المقدمة المُحْسِبة، ابن بابشاذ، ص ٣٨٨ ، المستوفى، ابن فرخان، ١/ ١٣٨، ابن أبي الربيع، ١٠١٢ وما بعدها.

٣ – شرح المفصل، ٩٩/٦.

ومُكرِم ... كله جارٍ على فعْله الذي هو: (يضرب، ويُكرم ..)" [١]، ثم بعد ما بيّن معنى الجريان في اللفظ، شرع يُبيّن معنى الجريان في **المعنى**، فقال: "فاسم الفاعل إذا أُريد به ما أنت فيه وهو الحال والاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحُمل عليه في العمل، كما حُمل الفعلُ المضارعُ على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة" [٢]، وقال ابن يعيش أيضا مؤكدا كلامه السابق:"وإنما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال أو الاستقبال ..... لأنه على **لفظ المضارع**؛ إذ كان جاريا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، **وهو في معناه**، فلما اجتمع فيه ما ذُكر عمل عمله" [٣]، فالجريان في المعنى ههنا جريان في المعنى الزمني، بمعنى أن اسم الفاعل الجاري على الفعل المضارع يفيد ما يفيده من دلالة على الحال أو الاستقبال، أما اسم الفاعل بمعنى الماضي، فهو إن كان متفقا مع فعله الماضي في المعنى الزمني، إلا أنه لا يُشاكله في اللفظ شأن المضارع، لذا قال ابن يعيش: "فأما إذا كان بمعنى الماضي، فإنك لا تعمله، إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي، ألا ترى أن ضاربا ليس على عدد ضرب ولا مثله في حركاته وسكناته ... وقد بينت أنه لا مضارعة بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه، فلما لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، لم يعملوه عمله" [٤]، وقال الرضي: "وإنما اشتَرط الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى، لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا؛ لأنه لا يوازنه" [٥].

---

١ – السابق، نفس الصفحة.

٢ – السابق، نفس الصفحة.

٣ – شرح المفصل، ١١٣/٦.

٤ – السابق، نفس الصفحة.

٥ – شرح الكافية، ٣٩١/٤.

نخلص من هذا الكلام إلى أن مشاكلة اسم الفاعل المجرد من (أل) للفعل تثبت من جهتين: **الأولى: لفظية**، تقع على المستوى العروضي حيث التطابق بينهما في الحركات والسكنات[1]، **والثانية: معنوية**: تقع على مستوى الزمن حيث التطابق بينهما في الدلالة على الحال والاستقبال، فاشتراط الدلالة على الحال أو الاستقبال إنما كان لأنه حال ذلك يكون مضارعا للفعل من جهتين: لفظية عروضية، ومعنوية زمنية، أما عند انتفاء دلالته على الحال أو الاستقبال وثبوت نقيضهما _ _ وهو دلالته على الماضي _ فإنه يضارع فعله الماضي في معنى الماضوية الزمني، ولا يوازنه عروضيا في اللفظ، فلا يعمل، ومن ثم فحجر الزاوية في هذه المسألة من وجهة نظر هؤلاء النحاة هو المضارعة في الحركات والسكنات تلك التي تتحقق في المضارع ولا تتحقق في الماضي[2]، ومن ثم سلبته قدرته على العمل، بإيجاز: المضارعة اللفظية في الحركات والسكنات هي المقوم الأصيل في اسم الفاعل.

إن آية اعتبار هؤلاء النحاة المضارعة اللفظية بين اسم الفاعل والفعل المضارع، مُقوّما أصيلا من مقوماته أنها كانت ملمحا بارزا في تعريفاتهم اسمَ الفاعل، هذا ما نلمسه بوضوح عند كل من: ابن الخشاب وابن مالك، والأشموني، على النحو الآتي:

---

١ – انظر السابق، نفس الصفحة.

٢ – انظر المستوفى، ابن فرخان، حيث قال أيضا: "والمشابهة بينهما تثبت **من جهة اللفظ** وقد تثبت **باعتبار المعنى**، أما **اللفظ** فلأن اسم الفاعل يوازن المضارع الذي يبنى عليه في حركاته وسكناته، فربما حصل فيهما التعادل من جهة الأصل والزائد ..... وربما لم يحصل فيهما ذلك نحو ضرب وضارب ... **وأما المعنى** فلأن قولنا: زيد مكرم وقاعد، **يدل على حصول معنى في الحال أو الاستقبال**، كما أن قولنا: يكرم أو يقعد، يدل على ذاك، **فإذا كان اسم الفاعل للماضي فليس من حقه أن يعمل لفقده وجوه المشابهة المذكورة**" ، ١/١٣٨، ١٣٩.

أ- عرفه ابن الخشاب بأنه: "هو الصفة الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته كضارب وداخل ومكرم"[١].

ب- وعرّفه ابن مالك بأنه: " الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي"[٢]، وقد بيّن المقصود بقوله بالجريان في التعريف: أي الموافقة " في عدة الحروف وتقابل الحركات والسكنات"[٣].

ج- وقد وافقه في هذا التعريف الأشموني[٤]، وأوضح الصبان المقصود بالجريان عند الأشموني في التعريف بأنه " في مطلق الحركات والسكنات"[٥].

ثانيا: إشكاليات تعترض مفهوم المشاكلة بين الفعل المضارع واسم الفاعل

بيد أن هذا الذي انتهينا إليه من أصالة جريان اسم الفاعل على لفظ المضارع في الحركات والسكنات، يواجه إشكاليات عدة، على النحو الآتي المفصّل:

أ- اختلاف النحاة في معنى جريان اسم الفاعل على الفعل المضارع

حيث إن معنى الجريان على الفعل نفسه، مختلف فيه بين النحاة؛ ففي الوقت الذي اعتبره جُلُّ النحاة **(لفظيا عروضيا)**[٦]، نجد أن منهم مَنْ اعتبره

---

١ – المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٦.

٢ – شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/٧٠.

٣ – شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/٧٠.

٤ – انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص٩٠٣.

٥ – حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ٩٠٣.

٦ – انظر شرح الكافية، حيث قال الرضي في سبيل تأكيد ذلك المعنى العروضي لجريان اسم الفاعل على الفعل المضارع: "**والجري في كلامهم يستعمل في أشياء .... ويقال: اسم الفاعل جار على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات**" ٤/٣٧١، وانظر المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٦، وانظر شرح التسهيل، ابن مالك، ٣/٧٠، وشرح الأشموني على

(معنويا حدثيا) في إفادة التجدد والحدوث، حيث قال الصبان: "**المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل، .... وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات** وإلا لما صح نفيه عن نحو: فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته .... ولا يخفى أن الجريان ... غير الجريان بالمعنى الذي أراده الشارح في تعريف اسم الفاعل الذي هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر"[1]، وكذلك فعل الخضري فبعد ما ذكر تعريف ابن مالك الذي قدمه في شرح التسهيل، اختار أن يعرفه بقوله: "اسم الفاعل ما دل على الحدث وجرى مجرى الفعل **في إفادة الحدوث**"[2]، ولم يتعرض في تعريفه لفكرة الجريان على لفظ الفعل في الحركات والسكنات، على الرغم أنه أشار إليها عند تناوله تعريف ابن مالك لاسم الفاعل في التسهيل حيث قال: "عرفه في التسهيل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية على مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها"[3]، الأمر الذي يعني أن المعتبر عنده في الجريان على الفعل، هو إفادة الحدوث، لا الموافقة في مطلق الحركات والسكنات.

ب- صيغ تعمل عمل الفعل وهي لا تجري عليه لفظا

ثم إنه على فرض أن الجريان على الفعل المضارع، جريان لفظي عروضي كما ذهب إلى ذلك فريق من النحاة، فثمة أسماء فاعلين لم تنضو تحت هذا المفهوم اللفظي للجريان وعلى الرغم من ذلك عملت عمل الفعل، ألا وهي صيغ المبالغة؛ إذ إنها لا تجري في اللفظ على الفعل المضارع في الحركات

ألفية ابن مالك، ص٩٠٣، وشرح ابن عقيل، ٢/٢٥، حيث قال الأخير: "ومعنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات".

١ - حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ٩٠٧، ٩٠٨.

٢ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ٢/٢٥.

٣ - السابق، ٢/٢٤.

والسكنات، وعلى الرغم من ذلك تعمل عمله، وهو ما ألجأ ابن يعيش إلى أن يعتذر عنها، فيقول: "وقد ذكرنا أن اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال إنما أعمل عمل الفعل المضارع لجريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، **وقد أجروا ضربا من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذي في معنى المبالغة في العمل، وإن لم يكن جاريا عليه في اللفظ ..... لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل؛ إلا أن فيه إخبارا بزيادة مبالغة**"[١]، كما دفع ذلك المأزق البصريين إلى أن يعتبروا أن ما تشتمل عليه المبالغة من زيادة في المعنى يُعد جابرا لنقص عدم المشاكلة اللفظية العروضية فيها، فقالوا عن صيغ المبالغة: " إنما تعمل مع فوات **الشبه اللفظي**، لجبر المبالغة **في المعنى** ذلك النقصان، وأيضا فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل"[٢].

وهو ما يعني أن الجريان على الفعل المضارع في الحركات والسكنات ليس السبب المسوّغ لعمل أسماء الفاعلين؛ إذ إنه غير متحقق ههنا، وإنما السبب الذي سوّغ لصيغ المبالغة أن تعمل على الرغم من عدم جريانها اللفظي على الفعل، هو أنها تفيد ما يفيده اسم الفاعل من إيقاع الفعل على مستوى المعنى، وهو في تقدير البحث: (معنى الحدوث)، مع زيادة مبالغة، وكأن الدلالة (الحدثية) ههنا مستفادة من معنى المبالغة الذي يقتضي الحدوث، لأن المبالغة حدوث وزيادة، وهو ما يعني أن ذلك (المعنى الحدوثي) المستفاد من المبالغة عن طريق اللزوم، هو كلمة السر وراء العمل، ومن ثم يدعم هذا الذي انتهينا إليه وجهة نظر الفريق المعتبر لجريان اسم الفاعل على الفعل جريانا معنويا في إفادة الحدوث، تلك التي تعرضنا لها منذ قليل.

يرشّح هذا الذي يسعى البحث إلى استنباطه إزاء المعنى المسئول عن

١ – شرح المفصل/، ص ١٠٢/٦، ١٠٣.

٢ – شرح الكافية، الرضي، ٤٠٢/٤.

عمل صيغ المبالغة خصوصا وأسماء الفاعلين عموما، قولُ الصبان عن اسم الفاعل: "المعتبر **شبهُهُ الفعلَ في المعنى لا الصورة**، قال ابن مالك في التحفة: وهو قوي بدليل إعماله مُحوّلا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا للصورة"[1]، وهو ما يعني – في الأخير – أن معنى الجريان اللفظي العروضي = الصورة، غير مسلّم به، وإنما الأَوْلى بالاعتبار وفقا لهذا التحليل الأخير هو الجريان المعنوي = إفادة الحدوث.

المطلب الثاني: نظرة النحاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) حال دلالته على الماضي

أولا: اسم الفاعل الدال على الماضي، كالاسم الجامد

نظر النحاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) حال دلالته على الماضي على أنه قد صار كالاسم الجامد، في الفائدة، فها هو **ابن السراج** يقرر ذلك قائلا: " فإذا قلت هذا ضاربُ زيدٍ، تريد به معنى المضي **فهو بمعنى: غلام زيد**، وتقول هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهما ضاربا زيدٍ، وهم ضاربو زيدٍ... كل ذلك إذا أردت به معنى المضي، لم يجز فيه إلا هذا، يعني الإضافة والخفض، **لأنه بمنزلة قولك: غلام عبد الله وأخو زيد**، ألا ترى أنك لو قلت: غلامٌ زيدا، كان محالا، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا"[2]، فدلالة اسم الفاعل على المضي تعني عند ابن السراج أنه صار اسما جامدا محضا خاليا من أي دلالة حدثية تؤهله للعمل، ولذا قال **عبد القاهر**: "واعلم أنه قد تقدم أن اسم الفاعل الماضي لا يعمل عمل الفعل، فإذا قلت: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهما، فإن معطي بمنزلة غلامٍ في قولك: غلامُ زيدٍ، لأنه قد صار اسما بعيدا من العمل"[3].

١ – حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢/ ٩٠٦.

٢ – الأصول، ابن السراج، ٤/٤٠٥،٤٠٦.

٣ – المقتصد، عبد القاهر، ص٥١٨، وانظر المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٧، وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، ٦/١١٣، ١١٤.

وهذه النظرة النافية للفعلية عن اسم الفاعل الدال على الماضي من قبل هؤلاء العلماء، تتساوق مع فهمهم للفعلية على أنها زمنية، أي أن شرط ثبوتها لاسم الفاعل هو إفادته الحال أو الاستقبال الزمني، بيد أن ثمة إشكالات تتصادم مع هذا الطرح النافي للفعلية عن اسم الفاعل الدال على الماضي، هي ما سنعرضها في النقطة القادمة.

ثانيا: إشكاليات تواجه هذه النظرة لاسم الفاعل الدال على الماضي

(١) إن النظر لاسم الفاعل حال دلالته على الماضي، على أنه قد صار كالاسم الجامد يتعارض مع ما تقرر بشأن اسم الفاعل في سياق مقارنته بالصفة المشبهة، ألا وهو أن معنى حدوث الفعل لا يغادر اسم الفاعل، حيث قالوا: "والفرق بين الصفة وبين اسم الفاعل من جهة المعنى هو أن **اسم الفاعل لا بد فيه من تصور حدوث الفعل**، والصفة قد تستعمل من غير أن يقصد فيها ذاك"[١]، فكيف ينتظم هذا الكلام الأخير مع الكلام المسوّي بين اسم الفاعل والاسم الجامد الذي لا تشتم فيه رائحة الحدثية؟!

(٢) ثمة نماذج ذكرها النحاة تتصادم مع هذه النظرة الزمنية لاسم الفاعل المجرد من (أل) التي تسلبه الدلالة الحدثية حال دلالته على الماضي فتجعله جامدا؛ إذ إن اسم الفاعل جاء في هذه النصوص دالا على الماضي بحسب ما يرى هؤلاء النحاة وعلى الرغم من ذلك قد تعلق به ظرف أو جار ومجرور أو نصب مفعولا، أو عُطف على مجرور اسم الفاعل بالنصب، ومن ذلك:

١- قراءة[٢] قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلإِصبَاحِ وَجَاعِلُ ٱلَّيلِ سَكَنا وَٱلشَّمسَ وَٱلقَمَرَ

١ – المستوفى، ابن فرخان، ١/ ١٤٦.

٢– انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص ٢٦٣، وانظر البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ٩/ ٣٠٧.

حُسبَانا﴾(الأنعام، ٩٦)، حيث قرأ الكوفيون الآية بالفعل الماضي (جعل)، والباقون بصيغة اسم الفاعل (جاعل)، واسم الفاعل هنا أكثر النحويين يجعلونه ماضيا "لأن الفلق والجعل قد كانا[١]، ويؤيده قراءة الكوفيين[٢] ، ومن ثم يكون اسم الفاعل ههنا، قد نصب (سكنا) وما بعده.

٢-" هذا معطي زيدٍ أمس درهما"[٣]، حيث جاء اسم الفاعل بمعنى الماضي وقد نصب المفعول الثاني (درهما).

٣- "هذا ضارب زيدٍ أمسِ وعمرا"، جاء الوصف هنا ماضيا، وعلى الرغم من ذلك عُطف على معموله المجرور (زيد) بنصب (عمرًا).

٤- ومن ذلك: (هذا مار بزيد أمسِ)، حيث عمل اسم الفاعل في الجار والمجرور، والجار والمجرور يجري مجرى الظرف[٤].

وهكذا جاء اسم الفاعل في هذه النصوص ناصبا لمفعول أو متعلقا به شبه جملة أو معطوفا على مجروره بالنصب، على الرغم من أنه لم تتحقق فيه شرط الدلالة على الحال أو الاستقبال.

مواقف النحاة من النصوص المتصادمة مع شرط دلالة اسم الفاعل العامل على الحال أو الاستقبال

وجدنا النحاة- أمام هذا المأزق- على رأيين:

الأول: يقول إن اسم الفاعل تناول الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما تكفيهما رائحة الفعل، والحال يشبه الظرف، والمفعول المطلق ليس بأجنبي[٥].

---

١ - شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٤/٦.

٢ - انظر الدر المصون، السمين الحلبي، ٦١،٦٠/٥.

٣ - انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٥/٦، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص٩١٥.

٤ - شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٥/٣.

٥ - انظر شرح الكافية، الرضي، ٢٨٥/٢، ٣٩٣/٤.

والثاني: يقول إن هذا الظرف وغيره منصوب بفعل مضمر دلّ عليه اسم الفاعل[١]، ولذلك رأى في الآية السابقة: أن "سكنًا" وما بعده نُصب بـ"بإضمار فعل"[٢]، وكذلك "درهم"، في: (هذا معطي زيد أمسِ درهما)[٣]، ومثله: "عمرًا" في (هذا ضارب زيدٍ أمسِ وعمرا)[٤].

والفرق بين الرأيين الأخيرين في الدرجة لا في النوع؛ إذ إنهما يختلفان فقط في درجة تشدد التمسك بالتقدير؛ ولذا قال ابن الخشاب: فمن النحاة "مَنْ يتشدد في ذلك فلا يعمله بتةً في ظرف ولا غيره، وينتصب هذا الظرف بإضمار فعل دل عليه اسم الفاعل وإن كان لما مضى" [٥]، ومنهم من يقول إن الظرف والجار والمجرور يكفيهما رائحة الفعل[٦].

بيد أن كلا الرأيين الأخيرين لا ينتظمانِ مع القول بأن اسم الفاعل حال انتقاض شروط العمل يصير كالاسم الجامد كما سبق أن صرّحوا؛ إذ إن الاسم الجامد لا توجد فيه رائحة الفعل حتى يعمل في هذه التي تكتفي برائحة الفعل، هذا ردا على الرأي الأول، ولا يمكن أن تدل الجوامد على الأفعال، فتضمر الأفعال وتعمل لدلالة الجوامد عليها[٧]، وهذا ردا على الرأي الثاني.

وقد أحس ابن الخشاب بهذا المأزق الذي وضعهم فيه القول بأن اسم

---

١ – انظر المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٨، وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٣، وانظر شرح الأشموني، ص٩١٦.

٢ – شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٦.

٣ – وانظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٣/٦، وانظر شرح الأشموني، ص٩١٦.

٤ – انظر وشرح الكافية، الرضي، ٤٠٦/٤ ، وشرح الأشموني ص٩١٧.

٥ – المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٨.

٦ – انظر شرح الكافية، الرضي، ٢٨٥/٢، ١٣٩٣/٤، نظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٥/٦.

٧ – المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٨.

الفاعل حال دلالته على الماضي يصير كالاسم الجامد، فأخذ يتخفف من حدة وصف اسم الفاعل بالجمود حال عدم تحقق الشروط فيه، حيث ذكر ابن الخشاب أن اسم الفاعل صار كالاسم الجامد حال دلالته على الماضي ثم قال مُخفِّفًا من ذلك: "على أن بين اسم الفاعل إذا كان لما مضى وبين الأسماء الصريحة الجامدة فرقا ما، وهو أنه يعمل في الظرف **ببقية ما فيه من شبه الفعل لفظا** إذا كانت حروفه كحروفه، وهو مشتق على كل حال"[1]، وعبارته الأخيرة التي يقول فيها: "وهو مشتق على كل حال" بها قدر كبير من التلميح إلى ضرورة اعتبار أصله الفعلي.

المحصلة بعد التفصيل: من خلال مجريات هذا المبحث تبين لنا أن مقومات النظرة الزمنية لاسم الفاعل التي فيها يتردد اسم الفاعل بين حالي: الماضي غير العامل، والمضارع العامل، غير مسلّم بها؛ إذ إنها لا تخلو إما من اختلاف النحاة حول بعضها، كاختلافهم في معنى جريان اسم الفاعل على الفعل المضارع، وإما أنها تتصادم مع النصوص اللغوية كما رصدنا ذلك في تنظيرهم الذي قالوا فيه بأن اسم الفاعل حال دلالته على الماضي يصير جامدا غير عامل، ولا تجدي نفعا التخريجات التي حاولوا بها الخروج من هذا المأزق الأخير حيث القول بالتقدير أو إمكان العمل إذ إنها لا تخلو من التضارب مع ادعاء الجمود، وهو ما يعني أن السبب الذي لأجله حُمل اسم الفاعل على الفعل في العمل لا يزال غائبا عن هؤلاء النحاة القائلين بالجريان اللفظي على الفعل المضارع في الحركات والسكنات، والمفهوم الزمني المتردد بين: الماضي والمضارع، ذلكم السبب الذي يزعم البحث أنه (حدثي دلالي) بالأساس، وهذا ما سيسعى المبحث الثاني من البحث إلى بسطه وكشف اللثام عنه.

١ – المرتجل، ابن الخشاب، ص٢٣٨.

المبحث الثاني: الرؤية الحدثية لاسم الفاعل المجرد من (أل) ومرونة المقاربة

إذا كان مجمل النحاة – على نحو ما عرفنا سابقا – يعتبرون دخول اسم الفاعل المجرد من (أل) حيز الفعلية متحققا من جهتي المشاكلة: اللفظية العروضية، والمعنوية الزمنية، فإننا وقفنا أيضا على أنَّ مِنَ النحاة فريقًا كانت المشاكلةُ عنده بين الفعل المضارع واسم الفاعل المجرد من (أل)، من جهة إفادة الحدوث والتجدد، فبقدر ما تقوى هذه الإفادة في اسم الفاعل يزداد حظه من الفعلية، ومن ثم تزداد قدرته على العمل.

في هذا المبحث نسعى إلى بسط هذه الرؤية الحدثية لاسم الفاعل المجرد من (أل)، عن طريق بيان أصالة إفادة اسم الفاعل للحدوث من جهة، وكشف العوامل المسئولة عن زيادتها ونقصها من جهة أخرى، وأنها لا تنحصر في دلالة الحال أو الاستقبال، بل هذه الأخيرة أحد هذه العوامل، مُبينين أنَّ هذه الرؤية وما تقوم عليه من عوامل متعددة، تصير أكثر مرونة من سابقتها الجامدة التي كانت تتردد بين حدين لا وسط بينهما، هما: الماضي والمضارع، ومن ثم تصير بمرونتها هاته أكثر تفسيرية للنصوص اللغوية دون حاجة للتقدير الذي لجأ إليه القائلون بضرورة دلالة الحال أو الاستقبال خروجًا من حرج هذه النصوص التي تتصادم مع رؤيتهم الجامدة، وعليه يأتي هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: اسم الفاعل وأصالة إفادته للحدوث.

فيه نسعى لإثبات أصالة إفادة اسم الفاعل لمعنى الحدوث، وأن هذا المعنى لا يغادره مهما كان زمنه بل يقوى ويضعف فيه، وأنه المعنى المسئول عن عمله بالأساس.

المطلب الثاني: العوامل المسئولة عن قوة إفادة الحدوث باسم الفاعل.

فيه نسعى إلى استخلاص العوامل المسئولة عن قوة هذه الإفادة للحدوث في اسم الفاعل.

المطلب الأول: اسم الفاعل وأصالة إفادته للحدوث

أصالة دلالة اسم الفاعل على الحدوث

إن إفادة اسم الفاعل للحدوث أمر لا يمكن تصور انفكاكه عنه، وهذا أمر نبّه النحاة إليه في سياق مقارنة اسم الفاعل بالصفة المشبهة، كما سبق أن أشرنا، حيث قالوا: "والفرق بين الصفة وبين اسم الفاعل من جهة المعنى هو أن **اسم الفاعل لا بد فيه من تصور حدوث الفعل**، والصفة قد تستعمل من غير أن يقصد فيها ذاك"[١]، وقد جَعلت أصالة تلك الإفادة في اسم الفاعل فريقا من النحاة يعتبرون هذه الدلالة ملمحا أصيلا في اسم الفاعل ومن ثم راحوا يتخذونها أساسا في تعريفهم إياه.

يمثل هذا الفريق: ابن الحاجب، وابن هشام، والخضري، والفاكهي، حيث عرفه ابن الحاجب بـ: "ما اشتق من فعل لمن قام به **بمعنى الحدوث**"[٢]، كما عرفه ابن هشام بـ "ما دل على الحدث **والحدوث** وفاعله"[٣]، ونقل الشيخ يس في حاشيته نقلا عن اللقاني تعليقه على تعريف ابن هشام حيث قال: " لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وأن اسم الفاعل يقع"[٤]، أما الخضري فبعد ما ذكر تعريف ابن مالك الذي قدمه في شرح التسهيل، اختار أن يعرفه بـ: "ما دل على فاعل الحدث **وجرى مجرى الفعل في إفادة الحدوث**"[٥]، وعرفه الفاكهي بـ: "ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على **معنى الحدوث**"[٦]، فاتفق الجميع على أن إفادة الحدوث في اسم الفاعل، مُقوّم أساسي من مُقوّماته.

---

١ – المستوفى، ابن فرخان، ١/ ١٤٦.

٢ – كافية ابن الحاجب، ص٤٠.

٣ – أوضح المسالك، ابن هشام، ١٢/٢.

٤ – حاشية الشيخ يس على التصريح، ١٩٤/٣.

٥ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ٢٥/٢.

٦ – شرح الحدود النحوية، الفاكهي، ص١٤١.

دلالة الحدوث في اسم الفاعل تثبت بالاستعمال لا بالوضع

إذا كانت **إفادة اسم الفاعل للحدوث** المسئول عن اقترابه من الفعلية، **مقوما أساسيا** فيه كما وقفنا على ذلك من خلال تعريفات النحاة له، فإنها لا تأتيه **من قبيل الوضع**، وإنما تَثبت له من جهة الاستعمال، هذا ما يمكن استخلاصه من كلام ابن يعقوب المغربي حيث يقول : " أما دلالة الاسم على مطلق الثبوت **فهي على أصل وضع الاسم، فقول من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث** بخلاف الصفة المشبهة، **يحمل على أن ذلك بعروض الاستعمال** وهو كثير **لا في أصل الوضع** وإلا كان كالفعل"[١].

بين الفعل المضارع واسم الفاعل في إفادة الحدوث

هذا الذي تقرر في الفقرة السابقة يبيّن لنا الفرق بين اسم الفاعل والفعل المضارع في إفادة معنى الحدوث؛ لأنه إذا كان متحققا في اسم الفاعل من جهة الاستعمال، فإنه واقع في الفعل المضارع من جهة الوضع[٢]، ودليل ذلك أن اسم الفاعل من جهة كونه اسما يفيد معنى الثبوت، قال عبد القاهر في الفرق بين الخبر بالاسم والخبر بالفعل: إن "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، فإذا قلت: (زيد منطلق) فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث فيه شيئا فشيئا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيد طويل) و(عمرو قصير) ... وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق)، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويُزجّيه"[٣]، فإنما كان

---

١ – مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ٢/٢٩.

٢ – انظر شرح الكافية، الرضي، ٢/٢٨٧.

٣ – دلائل الإعجاز، عبد القاهر، ص١٧٤.

اعتبار دلالة الحدوث مستفاد من اسم الفاعل بالاستعمال لا بالوضع، حتى لا يتساوى مع الفعل المضارع في إفادتها[1].

نخلص من ذلك إلى أن اسم الفاعل المجرد من (أل) يفيد دلالتين؛ **الأولى** منهما: هي الثبوت، تلك التي تجذبه إلى الاسمية، وتثبت له بأصل الوضع، والثانية منهما: هي إفادة الحدوث، تلك التي تجذبه إلى الفعلية وتثبت له بحكم الاستعمال، فما تلك العوامل المتحققة في الاستعمال والمسئولة عن ثبوت دلالة الحدوث؟ هذا ما سنعرفه من المطلب القادم.

المطلب الثاني: العوامل المسئولة عن قوة إفادة الحدوث باسم الفاعل

إذا كان اسم الفاعل بحياديته التي وقفنا على مظاهرها فيما يجمع بين حقي الثبوت والحدوث، وإذا كان انجذابه إلى إفادة الحدوث مُدخلًا له حيز العمل، فإن ثمة عوامل مسئولة عن ذلك الدخول، هي ما نسعى إلى استخلاصها الآن من كلام النحاة، بيد أن ذلك الاستخلاص لا يمكن أن يُجرى على مستوى **الاستقراء المباشر** لأقوالهم، ولكنه يقع على مستوى **الاستنباط غير المباشر** من خلال مساءلة وبحث ثلاثة أمور: **الأول:** شروط عمل اسم الفاعل التي نصّ عليها النحاة؛ إذ إنها في العمق تتغيا تقوية إفادة الحدوث في اسم الفاعل من خلال مستويات عدة سنقف عليها، **الثاني:** بقاء معنى الحدثية في اسم الفاعل الدال على الماضي، من خلال إثباتها في الفعل الماضي الذي حُمل عليه ذلك الاسم، وإذا كان الأمران السابقان يشكلان دليلا على أن إفادة اسم الفاعل للحدوث هي المسئولة عن عمله، فإن الأمر **الثالث:** وهو تخريجات النحاة لهذه النصوص سابقة الذكر التي جاءت مصطدمة مع الرؤية الزمنية، تؤكد إحساس النحاة ببقاء إفادة الحدوث في اسم الفاعل الدال على الماضي، وإن تفاوتت هذه التخريجات بعد ذلك في درجة هذا الإحساس على نحو ما سنعرف.

---

١ – انظر مواهب الفتاح، ابن يعقوب المغربي، ٢/٢٩.

أولا: شروط عمل اسم الفاعل وتقوية الحدثية

إن المتأمل في هذه الشروط الأربعة السابق ذكرها، يجد أنها استهدفت إخراج اسم الفاعل المجرد من (أل) عن هذه الاسمية الثابتة له بحسب أصل الوضع، وجذبه للفعلية المستفادة من صياغته من الفعل، حتى قال الشيخ خالد الأزهري عن هذه الشروط إنها تنقسم إلى: "شرطين عدميين، وشرطين وجوديين"[١]، فما ذلك الوجود والعدم المستهدف من هذه الشروط؟ هذا ما سنفصله على النحو الآتي:

(أ) الشرطان العدميان:

أما الشرطان العدميان فقد جاءا لإبعاد اسم الفاعل عن الاسمية[٢] القارّة فيه نتيجة دلالته على ذات، وهما:

الشرط الأول: أن لا يوصف اسم الفاعل قبل العمل، " فلا يصح: يُقبل راكبٌ مسرعٌ سيارةً"[٣]، والسبب في ذلك الشرط هو أن النعت إنما جاء لبيان "حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر إلى كونه مباشرا للفعل أو غير مباشر"[٤]، أي أن النعت يقوي في اسم الفاعل لحظ جانب الذات أو الثبوت أو الاسمية، لا لحظ جانب الحدث أو الحدوث أو الفعلية، ولذا اشترط عدم الوصف حال العمل في المفعول النصب؛ للتعارض بين تقوية الاسمية الحاصلة بالوصف، والعمل المتطلب للاقتراب من الفعلية.

الشرط الثاني: ألا يصغر اسم الفاعل حال عمله، وذلك لأن التصغير

---

١ – التصريح على التوضيح، ١٩٤/٣.

٢ – انظر الفعليات، د. محمود شرف الدين، ص١٣١.

٣ – انظر ارتشاف الضرب، أبو حيان، ٢٢٦٨/٥، وانظر النحو الوافي، عباس حسن، ٢٥٠/٣.

٤– المطوّل، التفتازاني، ت: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٣م، ص٤٦٤،٤٦٥.

نظير للوصف، ولكن الأول على مستوى الصرف، والثاني على مستوى النحو، فالاسم المصغر في حكم الاسم الموصوف؛ إذ إن " تصغير الاسم دليل على صغر مسمَّاه، فهو حلية وصفة للاسم، لأنك تريد بقولك: رُجَيْل، رجلا صغيرا، وإنما اختصرت بحذف الصفة، وجعلت تغيير الاسم والزيادة عليه علما على ذلك المعنى"[١]، ومن ثم فالتصغير من هذه الجهة، شأنه شأن الصفة، من حيث تقويته لجانب الاسمية في اسم الفاعل، الأمر الذي يضعف جانب الفعلية أو الحدثية فيه، ويبعده عن العمل، فالوصف والتصغير على هذا النحو من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل من اسم الفاعل[٢].

(ب) الشرطان الوجوديان

أما الشرطان الوجوديان فالقصد منهما تغليب حظ الفعلية في اسم الفاعل على حظ الاسمية، وبيان ذلك على النحو الآتي:

الشرط الأول: دلالته على الحال أو الاستقبال، إنما كان هذا الشرط من جهة أن دلالة اسم الفاعل على الحال أو الاستقبال ما هي إلا مؤشر عما في صيغة المضارع من معنى الحدوث والتجدد المقابل لمعنى الثبوت الموجود في الاسم[٣]، أي أنه دليل على انجذاب الصيغة نحو الحدثية بدلالتها على الحال أو الاستقبال، وابتعادها عن الاسمية بانتفاء دلالتها على الماضي، باعتبار دلالة اسم الفاعل على الماضي ههنا تشير إلى "حدثٍ حصل وثبت واستقرَّ واكتمل وصار صفة ثابتة وهيئة قارة، وليس المقصود أن الحدث وقع في الماضي الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة"[٤]، ومن ثم فاعتبار النحاة "معنى الماضي مُوهنًا لعمل الفعل، في مقابل اعتبارهم معنى الحال أو الاستقبال مُوجدًا له، إنما كان بسبب

١ – شرح المفصل، ابن يعيش، ٥٣٩/٢.

٢ – انظر شرح التسهيل، ابن مالك، ٧٤/٣.

٣– انظر مقولة الحدث الدلالية، شكري السعدي، ص ٤٣١.

٤– مقولة الحدث الدلالية، ص ٤٣١.

ما في دلالة المضي والانقطاع من ثبوت وسكون، وما في دلالة الحال والاستقبال من حركة وحدوث[١].

وعليه فإن وضع اسم الفاعل بين ثنائية الماضي والمضارع كان تعبيرا غير مقصود لذاته، بقدر ما كان مُقَرِّبًا لمعنى التقابل بين الحدوث والثبوت المقصود بالأساس من هذه المقابلة الزمنية[٢].

الشرط الثاني: أن يكون اسم الفاعل مسبوقا بمبتدأ هو خبر له أو اسم هو حال له أو موصوف هو صفة له، أو يقع اسم الفاعل "بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي"[٣]؛ **إذ إن النحاة أوضحوا أن اسم الفاعل بالنظر إليه في ذاته لا يجوز له أن يعمل عمل الفعل، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا، لأن طلبه لهما والعمل فيهما على خلاف وضعه، لأنه وضع للذات المتصفة بالمصدر[٤]، ولذلك اشترط لاسم الفاعل الاعتماد بمعنى الوقوع في موقع الأفعال كأن يقع خبرا لمبتدأ أو حالا أو صفة لموصوف، أو يقع اسم الفاعل " بعد**

---

١ – انظر المعنى وتشكله، بحث بعنوان: (الاسمية الفعلية في التراث النحوي، خصائصها ودلالتها)، د. رفيق بن حمودة، ص١/ ٢١٩.

٢ – يقول د. شكري السعدي عن الدلالة الحدثية في اسم الفاعل: إنَّ "هذه الدلالة هي المقصودة أساسا من المقابلة بين الماضي والمضارع، وأن تعبير النحاة عن هذه المقابلة البسيطة بين الثبوت والحدوث بالمقابلة بين الماضي وبين الحال والاستقبال قد حجب في كثير من الأحيان المقابلة الأولى وحال دون الاستفادة مما فيها من عمق وثراء" مقولة الحدث الدلالية، ص ٤٣١، ويقول د. رفيق بن حمودة: "أما الدلالة الزمنية فإنها وإن كانت وجها معنويا لا يستهان بقيمته فإنها ليست مما يتقوّم به عمل الفعل، ويفسر به، ....ليس الزمان مسببا لعمل الأفعال، وإنما تعمل الأفعال من جهة دلالتها الحدثية"، المعنى وتشكله، بحث بعنوان: (الاسمية الفعلية في التراث النحوي، خصائصها ودلالتها)، ص١/ ٢١٩.

٣ – شرح الكافية، الرضي، ٣٩٣/٤.

٤ – انظر السابق ٣٩١/٤، ٣٩٢، وانظر المقتصد، عبد القاهر، ص٥٠٨،٥٠٩.

حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي"[1]، إنما كان كل ذلك لكون هذه المواقع النحوية، هي مما هو بالفعل وما شابهه أولى، ولذلك كان دخول اسم الفاعل فيها مُغلِّبًا لحظ الفعلية أو الحدوث فيه على حظ الاسمية أو الثبوت، قال ابن يعيش: "**وذلك من قبل أن هذه الأماكن للأفعال، والأسماء فيها في تقدير الأفعال**"[2] يقصد بذلك أن دخول الأسماء المشتقة هنا يُغلّب فيها روح الفعلية أوالحدوث وهو ما يؤكد ما سبق أن أشرنا إليه، ألا وهو أن المقصد الأخير من هذه الشروط الأربعة بنوعيها: العدمي والوجودي، هو تغليب الحدثية أو الفعلية المستفادة من اسم الفاعل بالاستعمال، على الذاتية أو الاسمية الثابتة فيه بحكم الوضع، وأن هذه الإفادة الحدثية هي المسئولة عن عمله النحوي.

إنّ المتأمل في هذه الشروط يجد أن بعضها يتعلق بالموقع النحوي ذلك الذي يقوي الحدثية في اسم الفاعل كوقوعه موقع الخبر أو الصفة أو الحال أو بعد نفي أو استفهام، أو العكس حيث وقوعه موقع الموصوف ذلك الذي يضعف فيه الفعلية، وبعضها يتعلق بالتغييرات الصرفية، حيث التصغير، وبعضها يتعلق بالدلالة الزمنية حيث إفادة الحال أو الاستقبال.

كما أن اشتراط إفادة اسم الفاعل للحال أو الاستقبال، لعمل اسم الفاعل المجرد من (أل)، لم يكن مقصودا لذاته، وإنما كان "حملا على المضارع"[3]؛ لدلالة المضارع على التجدد والحدوث بأصل الوضع، تلك الدلالة التي اعتبرها أصحاب تعريفات اسم الفاعل آنفة الذكر، مقوّما أساسيا في اسم الفاعل.

وبيان ذلك **أن** المقصود بإفادة اسم الفاعل لمعنى الحدوث أنه يدل على

---

١ – شرح الكافية، الرضي، ٣٩٣/٤.

٢ – شرح المفصل، ١١٧/٦، ١١٨، قال ابن يعيش موضحا ذلك: " ألا ترى أن الخبر في الحقيقة إنما يكون بالفعل، لأنه هو الذي يجهله المخاطب، .... وكذلك الصفة والحال، ... وأما الاستفهام فهو من مواضع الأفعال .... وكذلك النفي إنما يكون للأفعال ".

٣ – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص٩٠٤.

أمر يطرأ أو يزول من غير دوام[١]، أو ينقطع أو يتجدد، ولما كان " الانقطاع والتجدد هما من خصائص الفعل المضارع، وزمن المضارع هو الحال والاستقبال– كان الوصف المشتق الذي يشاركه فيهما شبيها به من الناحية المعنوية (الحدثية)، ومحمولا عليه من ناحية أخرى، هي الدلالة الزمنية أيضا، أي أنه شبيه به في الدلالة على التجدد والحدوث، وفي الدلالة الزمنية المعينة"[٢].

وكأن سر اشتراط دلالة اسم الفاعل على الحال والاستقبال هو حمله على المضارع المفيد للحدوث والتجدد، فالحدوث والتجدد هو الغاية المنشودة من وراء تقريبه من المضارع واشتراط دلالته على الحال والاستقبال.

ثانيا: اسم الفاعل الدال على الماضي وبقاء معنى الحدوث به

بداية لا بد أن نعرف أن الفعل الماضي به قدر من الحدوث والتجدد، وإن كان دون الحدوث في الفعل المضارع؛ إذ إن التجدد المستفاد من الفعل عموما نوعان: الأول: التجدد بمعنى الوجود بعد العدم، والثاني: التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى، والأول منهما ثابت للماضي دون الثاني، ولذا قال الدسوقي في حاشيته على شرح التفتازاني على التلخيص: " ثم اعلم أن التجدد يطلق على معنيين: **أحدهما** الحصول بعد أن لم يكن، **والثاني** النقض والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار، والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول"[٣]، وعليه فالفعل الماضي لا يخلو من إفادة التجدد، قال السبكي: "فإن قلت: كيف يكون التجدد في الفعل الماضي، قلت: لأن كل فعل حادث

١ – انظر النحو الوافي، عباس حسن، ٢٣٨/٣.

٢ – النحو الوافي، عباس حسن، ٣٩/٣، ٤٠.

٣ – حاشية الدسوقي على شرح التفتازاني، شروح التلخيص، ٢٧/٢، وانظر عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي، ٨٥/٢،٨٦، وقال الصبان أيضا: الجملة الماضية عند النحاة "لا تفيد الاستمرار أصلا ولا **التجدد** بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وإن أفادت **التجدد** بمعنى الوجود بعد العدم"، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٩/١.

تجدد بعد أن لم يكن"[1]

ومن ثم فالفعل الماضي يشترك مع الفعل المضارع في إفادة الحدوث بعد العدم، والفعل المضارع يتميز عن الفعل الماضي بإفادة الحدوث المتجدد، ولا ريب أن الأخير أقوى من الأول، وهو ما يجعل الفعل الماضي يدل على الحدوث من جهة واحدة، هي فعليته، أما ماضويته فهي التي تجذبه إلى الثبوت، وأما الفعل المضارع فإنه يدل على الحدوث من جهتين: من جهة فعليته، ومن جهة مضارعيته[2]، **وهو ما يعني أن الفعل الماضي دون المضارع وليس نقيضا له كما فهم القائلون بالرؤية الزمنية.**

وعليه فحمل أسماء الفاعلين على الفعل الماضي لا ينفي عنها أية دلالة على الحدوث، ويصيرها اسما جامدا، كما نظر إلى ذلك القائلون بالرؤية الزمنية الجامدة ، بل دلالة الحدوث موجودة في اسم الفاعل حال دلالته على الماضي بحكم بقائها في الفعل الماضي المحمول عليه اسم الفاعل، ولكن دلالة الحدوث في اسم الفاعل المحمول على الماضي أضعف منها في اسم الفاعل المحمول على المضارع، وقد نبه عبد القاهر في سياق تفريقه بين إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه فعلا، وبين إثباته وصفا– إلى ذلك، حيث إنه جوز أن يثبت له الفعل الذي يكون عبارة عن عمل من الجهتين[3] حيث قال: "وقد يتصور في الشيء الواحد أن تثبته من الجهتين جميعا، وذلك في كل فعل دل على معنى يفعله الإنسان في نفسه نحو: (قام) و(قعد)، إذا قلت: (قام زيد) فقد أثبت القيام فعلا له من حيث تقول: (فَعَلَ القيام) و(أمرتُه بأن يفعل القيام)، وأثبته أيضا وصفا له من حيث إن تلك الهيئة موجودة فيه، وهو في اكتسابه لها كالشخص

١ – عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ٢٨/٢.

٢ – انظر مقولة الحدث الدلالية، د. شكري السعدي، ص٢٦٧.

٣ – انظر مقولة الحدث الدلالية، ص٤٣٢.

المنتصب، والشجرة القائمة على ساقها التي توصف بالقيام، لا من حيث كانت فاعلة له، بل من حيث كان وصفا موجودا فيها"[١].

والذي نفهمه من كلام الجرجاني أن الفعل الماضي وإن كان يجنح بالدلالة إلى جهة الثبوت على نحو ما بيّن عبد القاهر في نصه من أول قوله: " وأثبته أيضا وصفا له من حيث إن تلك الهيئة...."، فإن هذا لا يعني انتفاء معنى الفعلية الذي يفيد الحدوث فيه وهو الذي أشار إلى وجوده في صدر نصه السابق، ومن ثم فاسم الفاعل المحمول عليه، به قدر من الحدوث، بحكم حمله على فعل وإن كان هذا الفعل ماضيا، أي أن دلالة اسم الفاعل على معنى الحدوث والتي سبق أن عددناها في مكوناته الدلالية، لا تفارقه البتة، ولكنها تزيد أو تنقص بالزمنية التي هي إحدى مؤشرات أخرى سبق أن عرفنا أنها تُزيد هذه الفعلية أو تُنقصها[٢]، بعبارة أخرى: زمن اسم الفاعل ليس المسئول الوحيد عن عمل اسم الفاعل المجرد من (أل)، كما فهم ذلك أصحاب الرؤية الزمنية.

ثالثا: مواقف النحاة تجاه النصوص التي جاء فيها اسم الفاعل الماضي ناصبا لمفعول

بداية لابد أن نشير إلى أن قيمة هذه المواقف، هي أنها تكشف لنا إحساس النحاة بوجود الحدثية في اسم الفاعل الدال على الماضي، وإن تفاوتت بعد ذلك في تقديرها لهذه الحدثية، ولذا وجب علينا في مقاربة مواقف النحاة من تلك النصوص التي جاء فيها اسم الفاعل بمعنى الماضي وقد نصب مفعولا، أن نفرق بين موقفين لهم، **الأول:** قَبِلَ أصحابه ذلك العمل دون تعليل، **والثاني:** قَبِلَ أصحابه هذا العمل مشفوعا بالتعليل.

---

١ – أسرار البلاغة، عبد القاهر، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط١، ١٩٩١م، ص٣٦٨.

٢ – انظر مقولة الحدث الدلالية، د. شكري السعدي، ص٤٣٣.

ومما لا شك فيه أن الفريق الثاني سيكون صاحب الحظ الأكبر من وقفتنا؛ لأن تعليلاته هي التي تشي بإدراكه ما نسعى إلى إثباته وهو بقاء معنى الحدوث في اسم الفاعل الدال على الماضي، وإن أخطأت أيديهم بعد ذلك أسباب بقاء إفادة الحدوث باسم الفاعل الدال على الماضي، بيد أننا سنشير للموقف الأول تنبيهًا وتمييزا له عن الثاني:

(أ) القابلون عمل اسم الفاعل الماضي مطلقا

من النحاة من أجاز عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقا، وهم الكوفيون وممثلهم الكسائي الذي أجاز لاسم الفاعل المجرد من (أل) الذي جاء بمعنى المضي، أن يعمل مطلقا، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال[١]، فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلۡبُهُم بَٰسِط ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِ ١٨﴾ (الكهف،١٨)، حيث أعمل (باسط) في الذراعين وهو ماضٍ، وكذلك احتجوا بالنصوص التي قدمناها هنا على أنها نصوص متصادمة مع شرط الحال أو الاستقبال[٢].

بيد أن النحاة المتمسكين بشرط دلالة الحال أو الاستقبال قالوا إن اسم الفاعل في آية الكهف محمول على حكاية حال ماضية[٣]، أي " أنك لو أوقعت المضارع موقعه وجدته مستقيما، وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ وإن كان المعنى على المضي، لأجل أن الحال الماضية تحكى على صورة الحاضرة"[٤].

(ب) القابلون عمل اسم الفاعل الماضي مُعلِّلِيْنَ

سيكون هذا الفريق بتعليلاته أقرب إلى إدراك بقاء الفعلية في اسم الفاعل

١- انظر شرح الكافية، الرضي، ٣٩٣/٤.

٢- انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٥/٣.

٣ - انظر معنى حكاية الحال بالتفصيل في شرح الكافية، الرضي، ٤/ ٣٩٥، وانظر شرح المفصل، ابن يعيش ١١٤/٦.

٤ - المقتصد، عبد القاهر، ص٥١٣.

المجرد من (أل) الدال على الماضي؛ إذ إنهم أجازوا ما أجازه الكوفيون، بيد أنهم شفعوا كلامهم بالتعليل لذلك، محاولين إيجاد الصلة بين اسم الفاعل الماضي واسم الفاعل المضارع، فكانوا بذلك يشعرون ببقاء الحدثية في اسم الفاعل، غير أنهم لم يسلكوا لها ما سلكنا من تدليل عليها، فشكلوا بوعيهم ببقاء الحدثية باسم الفاعل الدال على الماضي شاهدا على ما نسعى إلى إثباته بهذا المبحث، فراحوا يحاولون عقد الصلات بين اسم الفاعل بمعنى الماضي واسم الفاعل بمعنى المضارع، تلك الصلات التي اتفقت على بقاء الحدثية بيد أنها اختلفت في طريق تقديرها باسم الفاعل الدال على الماضي، على النحو الآتي:

١ – اسم الفاعل لا يفقد دلالته على الحدوث.

إن مجيء اسم الفاعل بمعنى الماضي وإضافة ما بعده له، لا يسلبه الدلالة على الحدوث كما قال بذلك أصحاب الرؤية الزمنية بقدر ما يحد منها، ولذا إذا كان اسم الفاعل – معجميا – مقتضيا مفعولينِ فإنه يمكن أن يُضاف إليه الأول ويعمل في الثاني، ولذا وجدنا السيرافي يسوغ نصب اسم الفاعل للمفعول الثاني في مسألة (هذا معطي زيدٍ أمس درهما) اعتمادا على أنه لا يمكن الإضافة إليه؛ " لأنه أضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل"[١]، فعمل في الاسم الثاني لمّا لم يُمكن إضافته إليه، لأنه لا يضاف إلى اسمين"[٢]، وكأن ما يقف وراء هذا التعليل أن اسم الفاعل لما اقتضى معجميا مفعولين وأضيف إلى الأول منهما، ولم يمكن إضافته للثاني لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين لم يكن من إمكانٍ آخر إلا نصبه، وقد اعتبر السيرافي هذه الضرورة وهي عدم إمكان إضافته للثاني– شرطا في إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي فقال: "ولا يجوز الإعمال من دون

١– شرح الكافية، الرضي، ٣٩٤/٤.

٢ – شرح الكتاب، السيرافي، ٢٠٤/٣.

مثل هذه الضرورة"[1].

٢ - إيجاد صلة بين الفعل الماضي والمضارع.

سبق أنْ عرفنا أنّ النحاة اعتبروا عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) مؤسسا على وجود صلة لفظية ومعنوية بينه وبين المضارع، وأنّ انتفاء العمل عن اسم الفاعل الدال على الماضي يعتمد على عدم وجود هذه الصلة في شقها اللفظي بينه وبين الماضي[2].

ومن ثم سعى النحاة إلى افتراض صلة بين المضارع والماضي، تجبر هذا النقص، وبهذه الصلة يصير لاسم الفاعل الماضي حظ من المضارعة التي تقويه على العمل، وقد تنوعت صور هذه الصلة المفترضة من قبل النحاة على النحو الآتي:

أ- على مستوى حركات البناء والإعراب

حيث إن السيرافي قال: إن الاسم المنصوب منصوب باسم الفاعل الموجود الدال على الماضي، والذي سوغ ذلك هو: أن " الفعل الماضي **فيه بعض المضارعة** ولذلك بني على حركة، فبذلك الجزء من المضارعة يعمل الاسم الجاري عليه عملا ما، دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع"[3]، وكذلك

---

١ - شرح الكافية، الرضي، ٣٩٤/٤، بيد أن اشتراط السيرافي هذا مردود عليه بقولهم: "هذا ضارب زيد أمس وعمرا، إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب عمرا لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى"، انظر السابق، الصفحة نفسها.

٢ - قال ابن يعيش: "فأما إذا كان بمعنى الماضي، فإنك لا تعمله، إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي، ألا ترى أن ضاربا ليس على عدد ضرب ولا مثله في حركاته وسكناته ... وقد بينت أنه لا مضارعة بين الماضي واسم الفاعل إذا كان في معناه، فلما لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال، لم يعملوه عمله"، شرح المفصل، ١١٣/٦.

٣- شرح الكتاب، السيرافي، ٢٠٤/٣.

فعل ابن يعيش حين اعتبر تلك المضارعة سببا في إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في المفعول المنصوب حيث قال: "والجيد أن يكون منصوبا بهذا الاسم، وذلك لأن الفعل الماضي **فيه بعض المضارعة** على ما سيذكر في موضعه، ولذلك بني على حركة، فكما ميز الفعل الماضي بتلك المضارعة بأن بني على حركة، **كذلك أعطوا الاسم الذي في معناه حظا من العمل**"[١].

ب- على مستوى الموقع النحوي

حيث إن بعض النحاة التمس وجه الشبه بين الفعل الماضي والمضارع استنادا عليه يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي، وأساس هذا الشبه موقعي حيث وقوع الفعل الماضي موقع الاسم في الخبر والصفة، ووقوعه موقع المضارع في الشرط وإفادته معناه[٢].

٣- العلاقات السياقية وأثرها على تأهيل اسم الفاعل للعمل

إن الالتفات إلى دور الإضافة والتعريف في إكساب اسم الفاعل بمعنى المضي شبها يقربه من اسم الفاعل العامل، لهو لَحْظ لأثر العلاقات السياقية على دلالة اسم الفاعل، حيث أكسبته تلك العلاقات على نحو ما سنعرف شبها بما يعمل، عند بعض النحاة، وهذه صور ذلك التشابه الواقع على مستوى تلك العلاقات بحسب رؤية هؤلاء النحاة:

أ- اصطناع توازٍ بين الإضافة والتنوين

لما كان تنوين اسم الفاعل قرين المضارعة والإعمال، وكانت الإضافة

---

١ – شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٦.

٢ – انظر شرح المفصل، ابن يعيش، ١٠/٧، ١١، وعلل النحو، ابن الوراق، ص٢٠٨، وأسرار العربية، الأنباري، ص١٩٥، قال ابن الوراق: "الفعل الماضي حصلت له مشابهة بالاسم من وجه، وذلك في الصفة، نحو قولك: مررت برجل قام، كما تقول: مررت برجل قائم، ويقع موقع المضارع في الشرط"

قرينة الماضوية وعدم الإعمال، حيث قال ابن يعيش: "فلما لم يكن بينهما مضارعة ما بينه وبين الفعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لم يعملوه عمله، **بل يكون مضافا** إلى ما بعده بحكم الاسمية، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمس ... بالإضافة، ولا يجوز تنوينه والنصب"[١]، ومن ثم كان بين التنوين والإضافة تعاقب جعل بعض النحاة يصطنعون توازيا بين الإضافة والتنوين، ومن ثم يقولون في اسم الفاعل الذي أتى بمعنى الماضي المضاف، وقد نصب مفعولا، إنّ الذي سوغ هذا النصب هو أن اسم الفاعل بمعنى المضي بعد إضافته "صارت إضافته بمنزلة التنوين له، وعمل في الباقي بما فيه من معنى الفعل والتنوين"[٢].

ب- اصطناع تواز بين الإضافة والتعريف

إذا كان النحاة نظروا للإضافة على أنها بمنزلة التنوين؛ لتعاقبهما، ومن ثم مكنت اسم الفاعل من العمل بمساعدة ما في اسم الفاعل من معنى الفعل، فهناك من نظر للإضافة على أنها صيرت اسم الفاعل المجرد من (أل) بمنزلة اسم الفاعل المعرف بـ(أل) الذي يعمل دون شروط، قال السمين الحلبي: " وقال بعضهم: لأنه بالإضافة أشبه المعرف بأل فعمل مطلقا"[٣]، وقد جمع الأشموني بين النظرتين حيث قال: " وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام وبالمنون"[٤].

٤- خصوصية العملية الإسنادية

من النحاة من اعتبر خصوصية العملية الإسنادية مؤهلةً لعمل اسم الفاعل، والمقصود بخصوصية العملية الإسنادية: القدرات المميزة للفاعل في

---

١ – شرح المفصل، ص ١١٣/٦.

٢ – شرح الكتاب، السيرافي، ٢٠٤/٣.

٣ – الدر المصون، السمين الحلبي، ٦١/٥.

٤ –شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص٩١٦.

العملية الإسنادية على نحو ما سنعرف، ومن هؤلاء النحاة الذين ركنوا إلى ذلك السيرافي والزمخشري ، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام/٩٦] عند من قرأ[١] بـ(جاعل) حيث قال الأول معللا لنصب الشمس والقمر: "فالنصب على إضمار فعل دل عليه جاعل الليل: أي وجعل الشمس والقمر حسبانا، أو يعطفان على محل الليل. فإن قلت: كيف يكون لليل محل والإضافة حقيقية، لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي، ولا تقول زيد ضاربٌ عمرا أمسِ؟ قلت: ما هو في معنى المضي، **وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة، وكذلك فالق الحب وفالق الإصباح، كما تقول: الله قادر عالم، فلا تقصد زمانا دون زمان**"[٢].

فالزمخشري هنا يلتفت إلى دلالة اسم الفاعل لا من جهة ما تقره القواعد التي نص عليها النحاة في كتبهم التعليمية، بل من جهة خصوصية العملية الإسنادية، فالمسند إليه وهو المولى عز وجل لا يليق بجلاله أن يكون المسند في زمان دون زمان، ولأجل هذا فاسم الفاعل يصير للحال والاستقبال، ومن ثم يعمل النصب، في حين أن " أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيا لأن الفلق والجعل قد كانا"[٣].

١- انظر كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ص ٢٦٣، وانظر البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ٩/ ٣٠٧.

٢ – الكشاف، الزمخشري، ٣٨/٢.

٣ – شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٦، والتفات إلى خصوصية العملية الإسنادية أمر معتبر عند النحاة، وقد سبق أن التفت سيبويه إليها وإلى أثرها على ما يقبل وما لا يقبل من الكلام حيث قال: "وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيما لله عز وجل يكون تعظيما لغيره من المخلوقين، لو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجز وكان عظيما"، الكتاب، سيبويه، ٦٩/٢، وانظر إضمار الفعل في الفكرالنحوي، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، بكلية دار العلوم، ٢٠١٥م، للباحث، ص ٤١٩.

وعليه فاسم الفاعل مع الخالق لا يصير كحاله مع المخلوقين من حيث دلالته، وقد تنبه السيرافي لهذه الخصوصية فأجاز " أن يكون اسم الفاعل في الآية للحال والاستقبال، **لأن ذلك كل يوم يحدث**"[1]. وعلى هذا " يكون (سكنا) منصوبا باسم الفاعل المذكور، والاسم الأول في معنى منصوب، ويكون (الشمس والقمر) معطوفا على المعنى، كما قلنا في (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا غدا)"[2].

نخلص من كل هذا عند هؤلاء النحاة إلى أنهم صدقوا في إحساسهم بقدرة اسم الفاعل بمعنى الماضي، على العمل في الاسم المنصوب، بيد أنهم تفاوتوا في التماس أسباب هذه القدرة على نحو ما عرفنا.

المحصلة بعد التفصيل: إن معنى الحدوث في اسم الفاعل المجرد من (أل) هو المسئول عن عمله، ذلك الحدوث الذي يقوى ويضعف من **مستويات متعددة**، فدلالة اسم الفاعل على الحال أو الاستقبال، تُقوّي فيه إفادة الحدوث، وابتعاد اسم الفاعل عن الوصف والتصغير، اللذين يمثلان **مستوى البنية والتركيب** من شأنهما أن يُقوّيا في اسم الفاعل معنى الحدوث، إذ إنهما يبعدانه عن معنى الثبوت.

ووقوع اسم الفاعل موقع الأفعال، ذلك المتمثل في الشرط الرابع الذي وضعه النحاة لعمل اسم الفاعل وهو الاعتماد، من شأنه أن يقوي في اسم الفاعل دلالة الحدوث، وهكذا فما وضعه النحاة من شروط إنما لتقوية دلالة الحدوث في اسم الفاعل، تلك الدلالة التي تتحقق من **مستويات عدة بنوية تارة وتركيبية أخرى وزمنية**، ومما لا شك فيه أن الاتفاق الشكلي بين اسم الفاعل والفعل المضارع في الحركات والسكنات يعد مكملا لهذه الأمور، بيد أنه ليس حاسما.

ومن ثم فدلالة الحدوث في اسم الفاعل المجرد من (أل) الدال على

١ – شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٣.

٢ – شرح المفصل، ابن يعيش، ١١٦/٣.

الماضي لا تتلاشى كما ذهب إلى ذلك أصحاب الرؤية الزمنية، ولكنها تقوى وتضعف فقط مع بقائها، ويتأكد لدينا من خلال هذا التحليل صحة الوجهة التي اتخذها الذين عرّفوا اسم الفاعل ناصين على دلالة الحدوث فيه بوصفها مقوّما أساسيا من مقوماته، وأن الجريان على الفعل إنما هو في إفادة الحدوث والتجدد لا في الحركات والسكنات.

الخاتمة

نخلص مما مضى إلى عدد من النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولا: النتائج:

١- الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع ليس زمانيا كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة وإنما هو دلالي حدثي حيث إفادة اسم الفاعل للحدوث والتجدد بمستوييهما، الحدوث بعد العدم والحدوث المتجدد.

٢- إن الفرق بين اعتبار المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع زمانية حيث إفادة الحال أو الاستقبال، واعتبارها دلالية حيث إفادة الحدوث والتجدد، هو أن الأساس في المشابهة الأولى الزمانية لا يقبل المراوحة والتفاوت، إذ إنها تقع بين حدين هما: الماضي والمضارع، وهما حدان جامدان لا يقبلان توسطا في فائدتهما، فإما إفادة الماضي وإما إفادة المضارع، ولذلك وجدنا كثيرا من النحاة يركنون إلى التقدير في حالة إفادة اسم الفاعل للماضي، إذ لا مخرج لهم سوى ذلك، أما المشابهة الدلالية الحدثية فهي أكثر مرونة من المشابهة الزمانية، وذلك من جهة أن إفادة الحدوث تتفاوت وتتدرج بين الفعل الماضي والمضارع، بمعنى أنها تقوى وتضعف من جهات عدة: صرفية تارة، ونحوية أخرى، ومقامية حيث خصوصية الفاعل ثالثة، وكذلك الأمر فيما حمل على الماضي والمضارع، من اسم فاعل مجرد من (أل)، ومن ثم فهذه المشابهة الحدثية أكثر تفسيرية للحالات التي جاء فيها اسم الفاعل بمعنى الماضي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هذه المشابهة الحدثية تبرر الاجتهادات التي قال بها بعض النحاة والتي سبق أن وقفنا عليها.

٣- إن موقف أصحاب الرؤية الزمنية وما وضعوه من شرط الدلالة على الحال أو الاستقبال، يعني أنهم أدركوا السر، ذلكم المتمثل في ضرورة إفادة الحدوث والتجدد في اسم الفاعل، بيد أنهم خانهم التعبير عنه؛ إذ إنهم تمسكوا بأجلى

صور هذه الدلالة تلك المتمثلة في الفعل المضارع.

٤- غلبة الصبغة التعليمية على الدراسة النحوية جعلت النحاة في بعض الأحيان يتمسكون بضوابط شكلية تيسيرا على الناشئة، فما التعبير بضرورة دلالة اسم الفاعل المجرد من (أل) على الحال أو الاستقبال إلا محاولة تعليمية الهدف منها تقريب معنى قوة الحدثية باسم الفاعل حال عمله، تلك القوة التي تظهر أوضح ما يكون في اسم الفاعل حال دلالته على الحال أو الاستقبال.

٥- إن مجمل آراء النحاة إزاء هذه القضية كشف لنا أن الحدثية في اسم الفاعل المجرد من (أل) تتبع من مستويات عدة: معجمي، وصرفي، ونحوي، وإسنادي حيث خصوصية الأطراف المشاركة في العملية الإسنادية كما رصدنا ذلك في البحث.

ثانيا: التوصيات:

١- ضرورة إعطاء بحث الحدث ومؤشراته في بنية الكلمة والتركيب مساحة أكبر من البحث والعناية.

٢- ضرورة العناية بكشف أثر الصبغة التعليمية في بحث المسائل والقضايا النحوية.

٣- ضرورة مساءلة الضوابط والشروط النحوية عن مقاصدها البعيدة؛ إذ إن ذلك كاشف لجوهر الدراسة النحوية، وأنها لم تكن شكلية بحتة كما يتهمها بعض الدراسين المحدثين.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.

٢- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط١.

٣- أسرار العربية، الأنباري، دار الكتاب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٧م.

٤- الأصول، ابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٩٦م.

٥- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ت: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩م.

٦- البناء الموازي الموسّع، د. عبد القادر الفاسي الفهري، كنورز المعرفة، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.

٧- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: أحمد السيد سيد، دار التوفيقية، د. ت.

٨-البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠١٥م.

٩- توجيه اللمع لابن الخباز في شرح كتاب اللمع لابن جني، د. فايز زكي، دار السلام، ط٢، ٢٠٠٧م.

١٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، للشيخ محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

١١- حاشية الدسوقي على شرح التفتازاني على التلخيص للقزويني، ضمن شروح التلخيص، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ت.

١٢- حاشية الشيخ يس على شرح قطر الندى للفاكهي، ت: كريم حبيب، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، ط١، ٢٠١٦م.

١٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٤- حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق: أحمد السيد سيد، دار التوفيقية، د. ت.
١٥- الدر المصون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ٢٠٠٣.
١٦- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
١٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.
١٨- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
١٩- شرح الحدود النحوية، الفاكهي، تحقيق: د. محمد الطيب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢٠- شرح الكافية، الرضي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، مصر، ط١، ٢٠٠٠م.
٢١- شرح الكتاب، السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، ٢٠٠٨م.
٢٢- شرح المفصل، ابن يعيش، ت: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط١، ٢٠١٣م.
٢٣- عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي، شروح التلخيص، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ت.
٢٤- الفعليات، د. محمود شرف الدين، دار مرجان، د. ت.
٢٥- قراءات في علم الوضع، د. محمد ذنون يونس الفتحي، دار الرياحين، ط١، ٢٠١٨م.
٢٦- الكافية في علم النحو، جمال الدين ابن الحاجب، ت: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، ط١، ٢٠١٠م.

٢٧- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الجزء الأول ط٤، والجزء الثاني ط٣، والجزء الثالث والرابع ط٥.
٢٨- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.
٢٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، دار الفكر، بيروت لبنان، ٢٠٠٨م.
٣٠- المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٣١- المستوفى، ابن فرخان، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، مصر، ١٩٨٧م.
٣٢- المطوّل، التفتازاني، ت: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣.
٣٣- المعنى وتشكله، مجموعة من المؤلفين، أعمال الندوة الملتئمة بكلية الآداب منوبة، نوفمبر، ١٩٩٩م، ط: منشورات كلية الآداب، منوبة، ٢٠٣٣م، تنسيق المنصف عاشور، جزآن.
٣٤- المقتصد، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
٣٥- مقولة الحدث الدلالية، د. شكري السعدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط١، ٢٠١٣م.
٣٦- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، ابن يعقوب المغربي، ضمن شروح التلخيص، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د. ت.
٣٧- النحو الوافي، الأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، الجزء الأول والثاني ط١٢، والجزء الثالث ط١١، والجزء الرابع ط١٠.
رسائل علمية: إضمار الفعل في الفكر النحوي، دراسة تحليلية، د. أحمد عزت عيسى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠١٦م.

الفهرس

المقدمة.....٢٤٠٧
التمهيد: اسم الفاعل وازدواجية الدلالة ٢٤١١
أولا: حيادية اسم الفاعل..... ٢٤١١
ثانيا: شروط عمل اسم الفاعل المجرد من (أل) عمل الفعل..... ٢٤١٣
المبحث الأول: الرؤية الزمنية لاسم الفاعل وجمود المقاربة.....٢٤١٥
المطلب الأول: سبب اشتراط دلالة اسم الفاعل المجرد من (أل) على الحال والاستقبال ٢٤١٥
أولا: وجها المشاكلة بين اسم الفاعل والفعل المضارع ٢٤١٥
أ- اختلاف النحاة في معنى جريان اسم الفاعل على الفعل المضارع٢٤١٨
ب- صيغ تعمل عمل الفعل وهي لا تجري عليه لفظا ٢٤١٩
المطلب الثاني: نظرة النحاة لاسم الفاعل المجرد من (أل) حال دلالته على الماضي ٢٤٢١
أولا: اسم الفاعل الدال على الماضي، كالاسم الجامد..... ٢٤٢١
ثانيا: إشكاليات تواجه هذه النظرة لاسم الفاعل الدال على الماضي ٢٤٢٢
المبحث الثاني: الرؤية الحدثية لاسم الفاعل المجرد من (أل) ومرونة المقاربة
.....٢٤٢٦
المطلب الأول: اسم الفاعل وأصالة إفادته للحدوث ٢٤٢٧
أصالة دلالة اسم الفاعل على الحدوث ٢٤٢٧
دلالة الحدوث في اسم الفاعل تثبت بالاستعمال لا بالوضع ٢٤٢٨
بين الفعل المضارع واسم الفاعل في إفادة الحدوث..... ٢٤٢٨
المطلب الثاني: العوامل المسئولة عن قوة إفادة الحدوث باسم الفاعل ٢٤٢٩
أولا: شروط عمل اسم الفاعل وتقوية الحدثية..... ٢٤٣٠
ثانيا: اسم الفاعل الدال على الماضي وبقاء معنى الحدوث به ٢٤٣٤

ثالثا: مواقف النحاة تجاه النصوص التي جاء فيها اسم الفاعل الماضي ناصبا لمفعول ٢٤٣٦
الخاتمة ٢٤٤٥
أولا: النتائج: ٢٤٤٥
ثانيا: التوصيات: ٢٤٤٦
قائمة المصادر والمراجع ٢٤٤٧
الفهرس ٢٤٥٠